

State of Kuwait



دولة الكويت

٧ ديسمبر ٢٠١٤

إدارة التوثيق والمعلومات:	
١٤	الفصل التشريعي
٣	دور الإنعقاد
٥٩٤	رقم الوثيقة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

محال البرالجنة الأمانة
وسيدرج على جدول أعمال اللجنة القادمة
عسكر عويد العنزي
٢٠١٤/١٢/٠٧

اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٤ في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة والمعدل بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥ في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ في شأن بلدية الكويت والمعدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٣،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يستبدل بنص البند ثانياً من المادة (٢) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه النص التالي :

مادة (٢) البند ثانياً :

" الحصة العينية وتتكون من الأراضي المخصصة حالياً وكذلك التي تخصص مستقبلاً لها لتنفيذ مشاريعها وأعمالها المشار إليها في هذا القانون ."

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

حرص الدستور على النص في المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي على أن الأسرة أساس المجتمع ، وأسند الدستور للمشرع أمانة حفظ كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة ، وأهم احتياجات الأسرة التي تحقق الحفاظ على كيانها وتقوي أواصرها الرعاية السكنية ، فصدر القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية تلبية لاحتياجات المواطنين من توفير السكن الملائم للأسرة الكويتية وتذليل الصعاب المادية من أجل توفير تلك الرعاية إلا أن المستجدات الحالية استلزمت التدخل لتعديل هذا القانون بما يحقق العدالة الاجتماعية.

لذلك جاء الاقتراح في نص المادة الأولى على أن تستبدل بنص البند ثانياً من المادة (٢) نص جديد خاص بالحصص العينية حيث تتكون من الأراضي المخصصة حالياً وكذلك التي ستخصص مستقبلاً لها لتنفيذ مشاريعها وأعمالها المشار إليها في هذا القانون كما أضافت المادة الثانية فقرة جديدة إلى المادة (٣٢) تنص على أنه في حالة طلاق الزوجة الكويتية قبل صدور وثيقة التملك تصدر الوثيقة باسم الزوج والزوجة المقدم الطلب باسمهما قبل واقعة الطلاق حفاظاً على حقها في الرعاية السكنية وذلك إذا كان قد مضي على زواجهما مدة تجاوز الخمس سنوات تأكيداً لجدية الزواج واستقرار الوضع الأسري لهما خلال هذه المدة.